"حسم"

جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية

تاريخ من النضال السلمي

منظمة سند الحقوقية
Sanad Right Organisation

SANAD
SANA ORGANIZATION

www.sanad.uk

المحتويات

مقدمة 1

تأسيس حسم 2

خطاب الملك 4

محاكمات "حسم" 7

الانتهاكات 9

أعضاء حسم 12

ختام وتوصيات 16

مقدمة

هذا التقرير يركز على القضية التي حملها مجموعة من الناشطين الحقوقيين في السعودية والتي أدت إلى إنشاء أشهر جمعية حقوقية مدنية في السعودية وهي "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" "حسم". وهي مبادرة قامت بها مجموعة من 15 شخصية من مختلف التوجهات، بهدف الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية لشعب المملكة. وما كان يميز هذه المجموعة ومشروعها، هو التركيز ووضوح الهدف والسعي بكل ما أوتوا للوصول إليه. كانت"حسم" بمثابة شوكة في حلق الحكومة السعودية، كما أدانت مراراً ممارسات السلطات السعودية وانتهاكاتها فيما يتعلق بالاعتقال. وركزوا في انتقاداتهم تحديداً على وزارة الداخلية والمباحث، والتي كانت تمثل رأس الحربة في إرهاب الشعب وتخويفهم من المطالبة بأية حقوق أو حتى الدفاع عن أنفسهم من انتهاكات تلك المؤسسات الأمنية وتغولها. لطالما تمتعت العناصر الأمنية السعودية بصلاحيات واسعة تمكنهم من اعتقال على كل من يشتبه به وتعذيبه مع الإفلات من العقاب أو المحاسبة. كما لا يقتصر استخدامهم للصلاحيات في التعامل مع المشتبه بهم في قضايا الإرهاب وحسب، بل ضد كل منتقد للسلطات سواء كانت أمنية أو حتى الجهات المدنية. وقد وقفت "حسم" بشكل صارم ضد استغلال قوانين "مكافحة الإرهاب" وتوسيع الغطاء القانوني إلى مجرد الانتقاد السلمي للسلطات وتصنيف أصحابه كمجرمين ضد الدولة. ولذلك كان رد السلطات السعودية قاسياً ووحشياً ضد "حسم" بشكل خاص، كما هو الحال مع كل المبادرات الحقوقية المدنية والتي انتهى أصحابها بين سجين وقتيل في سجون السلطة.

وفي الذكرى الثانية لوفاة د. عبد الله الحامد، أحد أبرز الإصلاحيين في السعودية، وأحد المؤسسين لجمعية "حسم"، تفتح "سند" ملف القضية من جديد لتسلط الضوء على أبطال "حسم" والذين دفعوا أزهار أعمارهم وسمعتهم في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان في بلد الاستبداد، ولينعم جيل المستقبل ببلد يحترم الحقوق والحريات.

تأسيس حسم

تأسست جمعية الحقوق المدينة والسياسية في السعودية "حسم" في 12/10/2009 من قبل مجموعة من الأكاديميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وقد جاء في بيانها التأسيسي أن السبب من وراء إنشائها هو ما تتعرض له حقوق الإنسان الأساسية من انتهاكات خطيرة في البلاد، والتي تزداد منذ حرب الخليج.

ونظراً لازدياد وعي الناس بحقوقهم، زادت القمع الحكومي في مقابل ذلك، فساقت آلاف الشباب إلى السجون. كما تضيف"حسم"في بيانها أنه بسبب قمع العمل السلمي الذي تجلى بـ(مذكرة النصيحة) و(خطاب المطالب) و(إنشاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) ظهر العنف في البلاد على شكل تفجيرات في الرياض والخبر.

وأنه عندما تفردت الحكومة دون تفويض ومشاركة من المجتمع بالسياسة والقرارات المصيرية على المستوى الداخلي والخارجي جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتبعاتها. والعلاج، بحسب "حسم"، هو أن بإنشاء أحزاب وتجمعات سياسية، وممارسة نشاطها علنا، تحت شعاع الشمس والهواء.

أيضا، تهدف "حسم" إلى التأكيد على ضمانات الحقوق الأساسية للإنسان، المدنية والسياسية. كما سعت للدعوة السلمية إلى "الملكية الدستورية" والقضاء المستقل والبرلمان المنتخب وضمان حرية التقاضي العادل في البلاد.

كما عملت"حسم" بشكل جاد على توثيق قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، ودعم المتضررين في مقاضاة المسؤولين، وتمكينهم من التواصل مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية وتوعيتهم بالإجراءات اللازمة.

خطاب الملك

وقد قامت "حسم" بإرسال خطاب مباشر إلى الملك عبد الله في أكتوبر 2010 تطلب الإذن بإنشاء جمعية تهتم بثقافة المجتمع المدني وحقوق الإنسان، كالحرية والعدل والمساواة والمواطنة والتعددية والشورى وتفعيل دور المرأة، وإيثار الأسلوب السلمي ونبذ العنف، والتسامح والحوار عند الاختلاف، والشفافية والنزاهة والإنصاف. وذلك من أجل نشر ثقافة المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وتأصيلها إسلامياً وتوطينها، باعتبارها الحل الوحيد لدرء جميع أشكال العنف والتطرف.

وقد كانوا بانتظار صدور نظام الجمعيات الأهلية ليبلغوا نشاطهم بشكل رسمي ونظامي، ولكنهم اضطروا لمخاطبة الملك مباشرة عبر خطاب معلن لأن نظام الجمعيات الأهلية تمت إعاقته من جهات عليا في الدولة لإيقاف وتعطيل النشاط الحقوقي في البلاد وسد الطريق عليه. وقد ذكرت "حسم" في بيان تأسيسها أن "الهدف من عدم تحديد جهة لتنظيم الجمعيات الأهلية هو وأد لحركة المجتمع المدني الأهلي نفسه". إضافة لذلك، تم إعاقة وترهيب الناشطين المدنيين والحقوقيين من إنشاء عدد من اللجان مثل (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان) في 2005، ومجموعة ما يسمى بـ"إصلاحيي جدة" وغيرهما، حيث لم يتم تأخير الاستجابة لطلباتهم والتلاعب بها فحسب، بل سبق ذلك تحذير من مساعد وزير الداخلية، بأن الملك يأمر تلك المجموعات أن يتوقفوا عن طلبات إنشاء تلك الجمعيات المدنية من الأساس.

كما أشارت "حسم" في خطابها للملك بأن حق الدولة في الإشراف على تنظيم نشاط الجمعيات؛ لا يلغي حق الأفراد في إنشائها، فإذا نجح معوقو الإصلاح في تأخير نظام الجمعيات؛ فإن ذلك لا يلغي حق الأفراد في الإنشاء، لأن دور الحكومة هو التنظيم والتنسيق والإشراف، وليس إلغاء أساس الحق. إضافة إلى أن معوقي الإصلاح لم يكتفوا بمنع النشاط الحقوقي المدني، بل لفقوا تهم الإرهاب على الناشطين الحقوقيين، مما يؤكد أن معوقي الإصلاح يستخدمون الدين وشعار محاربة الإرهاب، لا من أجل وأد حقوق الإنسان فحسب، بل من أجل تجريم دعاتها وتشويههم وخنقهم في غيابات السجون.

وختمت الجمعية خطابها الشهير إلى الملك عبد الله بأنه حين أعلن بنفسه أنه سيكون ظهيرا للعدل والحق في خطاب سابق له، فإنهم يرجون أن ينجح في تكريس الحق والعدل. وأنهم لا يتطلعون إلى الموافقة والتأييد المعنوي فحسب، بل يتطلعون -أيضا-إلى تأييد مادي في سياق حملة الدولة على التطرف والعنف، لأن ذلك لا يكون دون تعزيز قيم العدل والشورى وحقوق الإنسان ووسائلها.

"سألني أحد ضباط الأمن قائلاً: هل لديك أقارب مسجونين؟ فقلت: نعم، لأن جميع السجناء أقاربي. فرد قائلاً (وأنا هنا أكرر ما قاله حرفيا): "هل ترغب يف أن تنضم إليهم يف السجن؟" فقلت: لا! ... بل نريد أن يتم الإفراج عنهم. تغريدة من الناشط محمد البجادي أثناء احتجاج حضره في 2011. اعتقل البجادي في اليوم التالي مباشرة. (للمصمم: تكرما هذه المقطع يكون في مربع خاص وبخط أبرز وأوضح ومعها صورة البجادي)

ولكن الرد الحكومي لهذا الأمر لم يكن مبشراً، وقد ابتدأ القمع لجمعية "حسم" أوائل عام 2011 حين تم اعتقال الناشط البارز محمد البجادي، أحد الأعضاء المؤسسين في "حسم"، بعد وقفة سلمية أمام مبنى وزارة الداخلية من قبل أسر المعتقلين. وفي 2012 صدر الحكم بسجن البجادي 4 سنوات من خلال محاكمة تفتقد لأبسط معايير العدالة، حيث حرم من توكيل محام.

سألني أحد ضباط الأمن قائلاً: هل لديك أقارب مسجونين؟ فقلت: نعم، لأن جميع السجناء أقاربي. فرد قائلاً (وأنا هنا أكرر ما قاله حرفيا): "هل ترغب يف أن تنضم إليهم يف السجن؟" فقلت: لا! ... بل نريد أن يتم الإفراج عنهم.

تغريدة من الناشط محمد البجادي أثناء احتجاج حضره في 2011.
اعتقل البجادي في اليوم التالي مباشرة.

محاكمات "حسم"

استمر مسلسل محاكمات أعضاء "حسم" لمدة طويلة وما زال مستمرا حتى الآن. وكعادة الأجهزة القضائية السعودية، فهي تعيد محاكمة من تشاء، وتزيد في أحكامهم، وقد تعتقلهم مرات أخرى حتى بعد إطلاق سراحهم وانتهاء محكومياتهم، مثلما حدث مع محمد البجادي وعمر السعيد. وكانت جلسات محكامات أعضاء"حسم"دائما ما تتمتع بأصداء إعلامية في المجتمع لما كان فيها من نقاشات حادة بين أعضاء"حسم"والقضاة.

وقد كان بعض هذه الجلسات مفتوحة للجمهور قبل أن تتحول المحاكمات إلى سرية بشكل تام.

بعد محاكمة الناشط محمد البجادي، ابتدأت محاكمات بقية أعضاء "حسم" بجلسات استماع لـ د. عبد الله الحامد ود. محمد القحطاني في منتصف ونهاية 2012، وصدر الحكم عليهما في مارس 2013 من قبل القاضي حماد العمر بالسجن لمدد 11 سنة للحامد و10 سنوات للقحطاني. شملت لائحة التهم الموجهة ضدهما عدة تهم أبرزها:

المشاركة في تأسيس جمعية غير مرخصة، والسعي إلى تقويض سياسات الدولة، وتحريض المنظمات الدولية ضد السعودية، وتعبئة الرأي العام ضد المؤسسات الأمنية وكبار المسؤولين بإتهامهم بارتكاب انتهاكات عدة لحقوق الإنسان بما في ذلك القتل والتعذيب والاختفاء القسري، ووصم حكومة السعودية بأنها دولة بوليسية، وإتهام السلطة القضائية بالظلم، والتشكيك في نزاهة وتدين كبار العلماء الدينيين في البلاد، وإهانة المسؤولين في الدولة والتشكيك في نزاهتهم، والسعي إلى زرع الفتنة والانقسام في المجتمع، وغيرها.

كما طالب الادعاء العام "بعقوبة تعزيرية بليغة بما يكفل ردعهما، وبمنعهما من السفر".

وقد سبقت محاكمة الناشط محمد البجادي هذه المحاكمة، فقد اعتقل في 2011 وحُكم عليه في 2012 بالسجن لمدة 8 سنوات. وهناك المزيد من التفاصيل حول محاكماتهم والأحكام الصادرة بحقهم لاحقاً في هذا التقرير.

الانتهاكات

تعرض أعضاء جمعية "حسم"، كغيرهم من الناشطين الحقوقيين والسياسيين في السعودية، إلى العديد من الانتهاكات والعوائق في سبيل دفاعهم عن حقوق الإنسان والمعتقلين بشكل خاص والسعي لمحاسبة السلطات عن جرائمها تجاه الموقوفين. وأحد أشكال هذه الانتهاكات هي المنع من السفر أثناء وبعد المحاكمات الجائرة التي تعرضوا لها. حيث منعت وزارة الداخلية السعودية سفر جميع أعضاء المجموعة منذ لحظة تأسيس الجمعية. وقد أدى هذا المنع الجائر إلى التسبب بوفاة أحد أعضائها، مهنا الفالح، والذي كان يرغب بالسفر للعلاج في الخارج.

وبسبب تردي حالته الصحية وعدم حصوله على الرعاية الصحية المطلوبة في الداخل، فقد وافته المنية في 2011. ولم يعلم بقية أعضاء الجمعية بقرار المنع من السفر إلا عبر المنافذ الحدودية ودون وجود إشعارات أو أوامر قضائية مسبقة لذلك، حيث يمكن الطعن أو التظلم بشأن هذه القرارات. وتأتي قرارات المنع من السفر التعسفية هذه في سياق العقوبات الإدارية التي تفرضها السلطات على الناشطين كنوع من العقاب والتهديد بسبب نشاطهم الحقوقي.

ومن الانتهاكات التي تعرض لها أعضاء جمعية "حسم" باستمرار وحتى قبل اعتقالهم هي عمليات التشويه الإعلامية المنظمة للناشطين من أعضاء الجمعية، أو للمتعاطفين أو المحامين الذين تعاطفوا معها. وتأتي حملات التشويه الحكومية للناشطين كمحاولة للضغط الاجتماعي عليهم والسعي لتقويض صورتهم الذهنية والعمل على تزييف أهداف هذه المجموعات الحقوقية وعملها، والزعم بأن هؤلاء الناشطين إنما يعملون من أجل منظمات خارجية أجنبية.

ومن أبرز الانتهاكات التي تعرضوا إليها هي عمليات الاعتقال التعسفي والعنيف، وقد كان يكفي استدعاء رسمي من قبل السلطات ليحضروا. فقد أخفي معظم أعضاء الجمعية قسرياً لعدة أسابيع أو حتى أشهر قبل مثولهم للمحاكمة. فقد أخفي محمد البجادي قسريا طوال لمدة أسابيع من قبل عناصر أمنية سرية دون إبراز مذكرة توقيف بحقه. وانقطعت أخباره قبل أن تسمح له السلطات بإجراء اتصال هاتفي مع زوجته. ولم يسمح لعائلته بزيارته لمدة تزيد عن ستة أشهر. وهذا كان الحال مع عدد من الأعضاء مثل صالح العشوان والشيخ سليمان الرشودي.

كما تعرض ناشطون آخرون دعموا قضية "حسم" وساهموا إما بالدفاع عنهم في المحاكمات أو الدفاع عنهم في وسائل الإعلام. مثل الناشط الحقوقي البارز وليد أبو الخير والذي كان محامي لعدد من أعضاء حسم، والناشط فاضل المناسف، والذَين اعتقلا في 2014 وحكم عليهما بالسجن 15 سنة.

وكانت أبرز الانتهاكات، والتي ما تزال مستمرة بحق أعضاء حسم، هي وفاة الناشط الحقوقي الأبرز وأيقونة النضال السلمي في السعودية وأحد المؤسسين للجمعية، د. عبد الله الحامد، داخل معتقله في 2020. حيث كانت وفاته بسبب الإهمال الطبي المتعمد من قبل السلطات صدمة ومنعطفاً في النضال الحقوقي في البلاد.

وقد كان د. الحامد يعاني من عدد من الأمراض وقد حبست عنه الأدوية ولم يتم التعامل مع حالته الطارئة كما يجب. ونحمل السلطات السعودية كامل المسؤولية عن وفاة د. الحامد، والتي قد ترقى إلى جريمة قتل، نظراً للظروف التي كان يعاني منها والملابسات التي صاحبت اعتقاله عدة مرات بسبب نشاطه الحقوقي السلمي وحسب.

غيبة روح الشورى تؤدي إلى الاستبداد، والاستبداد يؤدي إلى الاستعباد والاضطهاد، فيقتل الحرية والحيوية في الأمة، فتفشل الإرادة وتفشل الإدارة والاقتصاد، فيحضر الخراب والانهيار.

من محاضرة ألقاها الراحل د. عبد الله الحامد.

أعضاء حسم

د. عبد الله الحامد (أبو بلال)

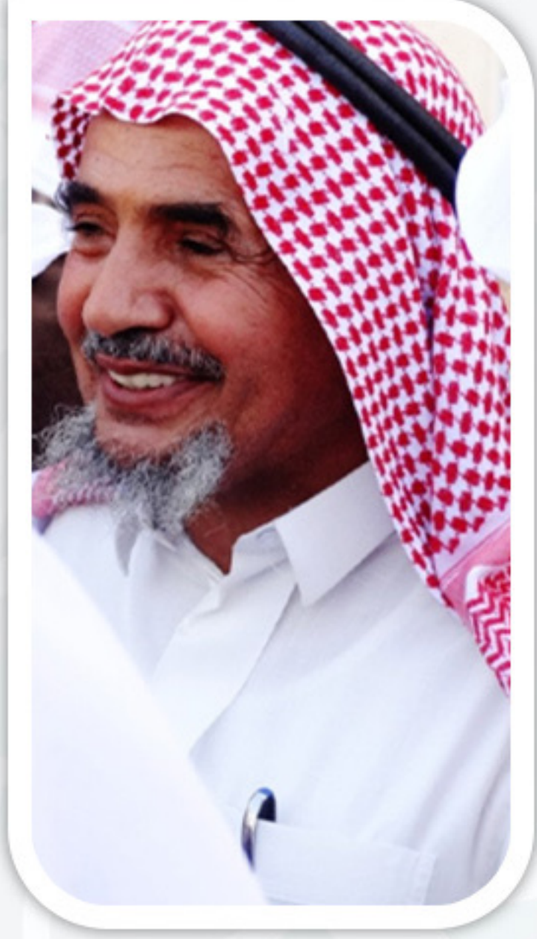

أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، له عدد من المؤلفات والمقالات التي تناقش وتؤصل لمفهوم الحقوق في الإسلام. اعتقل عدة مرات في 1993، 1994، 2004، 2005، 2007 بسبب نشاطه الحقوقي، واعتقل المرة الأخيرة في 2013 وحكم عليه بـ11 سنة. تعرض للإهمال الطبي المتعمد، وتوفى بسبب جلطة دماغية في سجنه في 2020.

د. عبد الرحمن الحامد يبلغ من العمر 60 عاماً، شغل منصب أول رئيس لجمعية "حسم". اعتقل في 2014، بعد توقيعه على بيان يدعو إلى محاكمة وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بسبب سياسته التي تركز على قمع الحريات العامة. وحكم عليه بالسجن 9 سنوات والمنع من السفر بعد ذلك.

د. عبد الرحمن الحامد

يبلغ من العمر 60 عاماً، شغل منصب أول رئيس لجمعية "حسم". اعتقل في 2014، بعد توقيعه على بيان يدعو إلى محاكمة وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بسبب سياسته التي تركز على قمع الحريات العامة. وحكم عليه بالسجن 9 سنوات والمنع من السفر بعد ذلك.

د. محمد القحطاني

أبرز أعضاء "حسم" على الساحة الدولية، له جهود محلية ودولية في رفع شكاوى تتعلق بالمعتقلين دون تهمة أو محاكمة، وفي مساعدة عائلاتهم على المطالبة بحقوقهم. وقبيل احتجازه، كما كان ناشطاً من خلال مقابلاته مع وسائل الإعلام العالمية. ويُعتبر القحطاني مناصراً لقضايا المرأة السعودية، بما في ذلك مناصرته "لحملة قيادة المرأة" في 2011. وجهت له 11 تهمة، منها: المشاركة في تأسيس جمعية غير نظامية، وإعطاء معلومات لمنظمات دولية. اعتقل أثناء محاكمته في 2013 قبل السماح له بالدفاع أو الاستئناف في ويقضي حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات ومنع من السفر مدة مثلها.

د. عبد الكريم الخضر

عضو مؤسس لجمعية "حسم"، وناشط حقوقي بارز، وأستاذ الفقه والقانون. فصل من عمله في 2011 بسبب نشاطه الحقوقي. مُنع من السفر منذ 2010. اعتقل في عام 2013، كما صدر بحقه حكم بالسجن ثماني سنوات، ولكن نقضت محكمة الاستئناف الحكم، لتزيد المدة إلى 10 سنوات ويمنع من السفر لنفس المدة بعد ذلك.

الشيخ سليمان الرشودي

يبلغ من العمر 84 عاماً، عمل قاضياً ومستشاراً شرعياً ومحامياً. سمي بشيخ الحقوقيين لنضاله الطويل من أجل حقوق الإنسان. وقد شارك في قيادة مظاهرات 1995 في بريدة للمطالبة عن الإفراج عن المعتقلين. كما اعتقل عدة مرات سابقة نتيجة لذلك في 1993، 1995، 2004 و 2007 قبل اعتقاله الأخير في 2012 بسبب محاضرة ألقاها عن شرعية المظاهرات في الإسلام. حكم عليه في 2011 في ما يعرف بقضية "إصلاحيي جدة" بالسجن 15 عاماً والمنع من السفر مثل ذلك بعدها. أفرج عنه بشكل مشروط بعدها، ليتم اعتقاله مجددا بسبب محاضرة "شرعية المظاهرات في الإسلام"، وبقي في المعتقل حتى أفرج عنه بشكل مشروط مرة أخرى في 2017 لأسباب صحية. حيث بلغ من العمر 80 عاماً حينها.

محمد البجادي

وهو أب لطفلين، وناشط في مجال حقوق الإنسان وعضو مؤسس في "حسم". كما أسس البجادي "منتدى النقاش الثقافي" لمناقشة الوضع الحقوقي في السعودية. شارك في عدة مظاهرات للمطالبة بحقوق الإنسان. اعتقل عدة مرات سابقا في 2007 و 2008 و2011 وقد حكم عليه في 2011 بالسجن 8 سنوات مع وقف التنفيذ نصف المدة والمنع من السفر بعدها 4 سنوات. اعتقل مرة أخرى في 2018 ولم تتم محاكمته أو توجيه أي تهم له منذ اعتقاله.

عيسى الحامد

ناشط حقوقي وعضو مؤسس لجمعية "حسم"، ألقي القبض عليه مع شقيقه د. عبد الله الحامد، واحتُجز عدة أيام في 2007 على خلفية احتجاج نُظم ضد طول فترة احتجاز الموقوفين دون تهمة أو محاكمة.

حكم عليه بالسجن 6 أشهر عقب إدانته بالتحريض على الاحتجاجات، وأمرت بأن يتوقف عن تحريض النساء على الاحتجاج. كما خضع للاستجواب طوال أشهر وأحيل للمحاكمة أمام المحكمة العامة في بريدة في 2014 وحكم عليه بالسجن 11 عاماً والمنع من السفر بعد ذلك.

مهنا الفالح

أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية "حسم" وأحد أبرز الناشطين في حقوق الإنسان في السعودية. توفي في 2011 بسبب المرض، وقد كان حينها ممنوعاً من السفر للعلاج.

فوزان الحربي

ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان وأحد مؤسسي جمعية "حسم"، كان يعمل مهندسا في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ولكنه فصل بشكل تعسفي من عمله منذ لحظة اعتقاله. اعتقل في ديسمبر 2013، وحُكم عليه بالسجن 7 سنوات، ولكن أفرج عنه في 2014 بعد أن امضى ستة أشهر خلف القضبان. ولكن تمت إعادة محاكمته وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر بعد ذلك لنفس المدة.

عبد العزيز الشبيلي

ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان وأحد مؤسسي جمعية "حسم"، له جهود في مد يد العون لكثير من أهالي المعتقلين، وتحمل قضاياهم إلى ديوان المظالم. تم التحقيق معه عدة مرات منذ 2013، بسبب عمله الحقوقي. كما دافع عن قضايا عدد من أعضاء "حسم" الذين أحيلوا للمحاكمة. لتتم محاكمته هو شخصيا في 2014. حكم عليه في 2017 بالسجن لمدة 8 سنوات والمنع من السفر لمدة مثلها بعد ذلك.

عمر السعيد

أصغر أعضاء "حسم" سناً، وهو ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان. سبق أن اعتقل في 2013 وتم الحكم عليه بسجن 7 سنوات والمنع من السفر 10 سنوات وهو قي سن الثانية والعشرين، حيث تخرج من الجامعة أثناء احتجازه. صدر بحقه حكم أولي بالسجن أربع سنوات و300 جلدة في 2013، ولكن تم الإفراج عنه في 2015. تم اعتقاله مجدداً في 2018 دون محاكمة أو توجيه أي تهم وما زال معتقلاً حتى الآن.

ختام وتوصيات

لقد برهن أبطال"حسم" أن هناك من يعيش لقضية يؤمن بها، وأن منهم كذلك من يموت لأجلها. فبعد سنتين تمر على وفاة رمز"حسم"د. عبد الله الحامد داخل المعتقل، وقضاء بقية أفراد"حسم"أحكام سجن طويلة حتى هذه اللحظة، يجب أن تستمر مطالباتنا بالإفراج الفوري عن بقية أعضاء الجمعية، وفتح تحقيق في ملابسات وفاة د. الحامد ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. لا شك أن "حسم" قد كسبت التحدي ضد الحكومة من خلال نجاحها في جعل قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية قضية عامة، بدل أن تكون قضية للنخبة.

وقد نجحت بشكل أكبر حين امتزجت أهدافها بهموم الناس ووعيهم، ونجحت بشكل أكيد حين بدأ وعي الناس وتحدث الشارع عن المعتقلين بعد أن تبنت قضيتهم.

إن الإنجاز الأكبر الذي حققته "حسم" وأعضاؤها، أن هذا الشعب لم ينس حريته، ولن يتركها أو يتنازل عنها في مقابل رغد العيش، وأن هذا شعب بلاد الحرمين يسعى للحرية والعدالة والحقوق كما يسعى لها كل الأحرار؛ بل أنهم قد يبذلون ما لا يبذله غيرهم في سبيل الحصول على ذلك.

إن تضحيات د. الحامد ورفاقه ستظل خالدة في تاريخ النضال لأجل الحرية، وسيبقى أسماء هؤلاء الأبطال الذين زرعوا بذور الإصلاح في بلادنا محفورة في صدر كل حر.

إن أفضل الوفاء لأرواح الأبطال الذين غادرونا، وللأحرار الذين ما زالوا خلف قضبان الاستبداد، أن نحيي القضية والهدف الذي سعوا من أجله، وأن يستمر الأحرار في الكفاح لأجل حماية الحريات ومحاربة الفساد والاستبداد، وعدم الاستسلام للمستبد الذي أدرك خطر جمعيات الإصلاح على وجوده.

تدعو سند السلطات السعودية:

- الإطلاق الفوري ودون قيود لجميع المعتقلين ومن ضمنهم أعضاء جمعية "حسم" المعتقلين حالياً وهم: د. عبد الرحمن الحامد، د. محمد القحطاني، د. عبد الكريم الخضر، محمد البجادي، عيسى الحامد، فوزان الحربي، عبد العزيز الشبيلي وعمر السعيد، والذين يقضون جميعا محكوميات بالسجن بسبب تعبيرهم عن رأيهم ودعوتهم لحماية حقوق الإنسان في البلاد، أو ممارستهم حقوقهم في إنشاء الجمعيات المدنية أو التجمع السلمي.

- تحقيق شفاف من قبل جهات مستقلة بوفاة د. عبد الله الحامد والذين توفي داخل معتقله بسبب الإهمال الطبي المتعمد. ومحاسبة المتسببين في هذه الجريمة البشعة.

- رفع قيود حظر السفر أو التنقل عن جميع الناشطين بما فيهم أعضاء حسم، واحترام حقوق الإنسان في حرية التنقل والسفر.

- الإيقاف والإلغاء المباشر للأحكام القضائية والتهم بحق الناشطين الحقوقين بما فيهم أعضاء "حسم"الذين يعانون داخل المعتقلات بسبب هذه الأحكام.

سند
SANAD
SANA ORGANIZATION
www.sanad.uk